

الوظيفة السياحية للمدينة وأثرها في التنمية الاقتصادية

The tourist function of the city and its impact on economic development

عائشة عيساوي

جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر) ، aycha.aissaoui@univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 2026/05/12 تاريخ القبول: 2026/05/14 تاريخ النشر: 2026/06/01

ملخص:

تعد السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية المعاصرة التي أصبحت تعتمد عليها الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما توفره من موارد مالية وفرص استثمارية ومناصب شغل. وتبرز المدينة باعتبارها فضاء حيويا يحتضن مختلف الأنشطة السياحية والثقافية والترفيهية، حيث تشكل بعمرانها ومعالمها التاريخية والثقافية عاملا أساسيا في استقطاب السياح. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الوظيفة السياحية للمدينة وتحليل أثرها في التنمية الاقتصادية، من خلال توضيح العلاقة القائمة بين تطور المدن وتنامي النشاط السياحي، إضافة إلى بيان انعكاسات ذلك على النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطوير الوظيفة السياحية للمدينة يساهم بصورة مباشرة في تنشيط الاقتصاد المحلي والوطني، وتحقيق التنمية المستدامة، وتحسين صورة الدولة على المستوى الدولي.

الكلمات المفتاحية: السياحة، المدينة، الوظيفة السياحية، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة.

Abstract

Tourism is one of the most important contemporary economic sectors, upon which countries rely to achieve economic and social development, given the financial resources, investment opportunities, and job creation it provides. The city stands out as a vibrant space that hosts various tourism, cultural, and recreational activities. Its architecture and historical and cultural landmarks are key factors in attracting tourists. This study aims to highlight the tourism function of the city and analyze its impact on economic development by clarifying the relationship between urban development and the growth of tourism activity. It also examines the implications of this for economic growth, improved living standards, and job creation. The study concludes that developing the city's tourism function directly contributes to stimulating the local and national economy, achieving sustainable development, and enhancing the country's international image.

Keywords: Tourism, City, Tourism Function, Economic Development, Sustainable Development

1. مقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورا ملحوظا في قطاع السياحة، حيث أصبح من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد ساهمت التحولات الاقتصادية والتكنولوجية التي عرفها العالم في جعل السياحة نشاطا عالميا يرتبط بالتبادل الثقافي والحضاري بين الشعوب، إضافة إلى دورها في دعم الاقتصاد الوطني من خلال توفير العملة الصعبة وتنشيط مختلف القطاعات المرتبطة بها.

وتحتل المدينة مكانة محورية في النشاط السياحي باعتبارها فضاء يجمع بين الموروث الثقافي والحضاري والعمراني، مما يجعلها واجهة تعكس مستوى تطور المجتمع وطبيعة حضارته. فالمدن السياحية لا تمثل مجرد تجمعات سكانية، بل تعد مراكز اقتصادية وثقافية تستقطب السياح بما تحتويه من معالم تاريخية ومرافق ترفيهية وخدمات متنوعة.

كما أدى التنافس العالمي في المجال السياحي إلى اهتمام الدول بتطوير مدنها وتحسين بنيتها التحتية وتعزيز خدماتها السياحية بهدف رفع قدرتها التنافسية واستقطاب أكبر عدد ممكن من السياح. وقد انعكس ذلك بصورة مباشرة على التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص العمل، وتخفيض الاستثمار، وزيادة الإيرادات المالية.

وانطلاقا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم الوظيفة السياحية للمدينة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين؛ يتناول الأول مفهوم الوظيفة السياحية للمدينة ومقوماتها، بينما يركز الثاني على أثر هذه الوظيفة في التنمية الاقتصادية.

أولا / الوظيفة السياحية للمدينة

1-تعريف السياحة:

1-1 لغة: تعرف من ساح يسيح أي جال وانطلق وتعني التجول في ارض غير الوطن وأماكن غير مألوفة للمتجول

واصل كلمة سياحة tourism من الكلمة الفرنسية tour وتعني رحلة ،وأطلقت كلمة tourist على طلاب العلم الانجليز في القرن 18 وانتقلت إلى عدة لغات أخرى واستعملت للدلالة على الانتقال من فرد لآخر

2-1 اصطلاحا: هي نظام من العلاقات وشبكات العمل والنشاطات والممارسات التي يشترك فيها أفراد ومؤسسات من دول مختلفة وثقافات متنوعة من اجل تنظيم رحلات دولية وتوفير الإقامة والنشاطات الثقافية والترفيهية في أماكن خارج البيئة المعتادة لمدة محددة. كما عرفها المدير العام للجمعية البريطانية للسياحة "لكورنيش" على أنها ذلك الجزء من الاقتصاد القومي الذي يعني باستضافة المسافرين الذين يزورون أماكن خارج المواطن و التي يقيمون أو يعملون فيها

هي نشاط وتفاعل قائم على تنقل الأشخاص إلى محيط غير المحيط المعاش فيه بهدف تبادل الثقافات والحضارات

2/ مراحل تاريخية في السياحة:

2-1العصر البدائي (من بداية الظهور إلى 1000 ق-م): في تلك المرحلة لم تكن هناك أي حكومات و أنظمة وقوانين توفر للإنسان احتياجاته ومطالبه الحياتية ولا قوانين تقيد تصرفاته و أفعاله وغياب الحقوق والواجبات والكل يسعى للكسب والتنقل من مكان لآخر مشيا على الأرجل وعلى الدواب بالرغم من طول الوقت.

2-2 فترة الحضارات القديمة (1000ق-م إلى القرن 5): شملت عدة حضارات المصرية – الفارسية –الصينية وتميزت بالسياحة بالقوارب الشراعية بشكل كبير أما في عام 1200 ق-م كانت ما يسمى السياحة الرياضية مع ظهور الألعاب الاولمبية ثم الانتقال إلى سياحة بين المعابد والطرق لأهداف تجارية.

2-3 فترة العصور الوسطى (من ق 5 إلى ق 15) : شهد هذا العصر سقوط الإمبراطورية

واضطراب الأمن وشهدت الحركة السياحية ركودا كبيرا وكان السفر فيها في غاية الخطورة نتيجة الصراعات القائمة في أوروبا.

2-4 عصر النهضة والصناعة (من ق 15 إلى ق 20) : أصبح للسياحة في هذه المرحلة أبعاد

أخرى اقتصادية واجتماعية وأصبحت ظاهرة تستحق الاهتمام في ظل التحولات الصناعية والثقافية التي شهدتها المرحلة و ظهور الثورة الصناعية والمكانة البخارية التي غيرت الإبحار الشرعي وظهور السكك الحديدية.

2-5 عصر السياحة (من ق 20 إلى يومنا هذا) : إن التطورات الحاصلة في هذا القرن

كالتوسع في البناء والغزو الفضائي وبداية الطيران المتقدم عام 1970 وأصبحت السياحة لازمة أساسية للنشاط الإنساني.

3 /تعريف المدينة:

3-1 لغة: جمعها مدن وهي مدينة أي فعيلة وتجمع على مدائن بالهز ومدن بالتخفيف والتثنية

-والمدينة هي كل ارض يبنى بها حصن في اصطمتها فهي مدينة والنسبة إليها مدني والجمع مدائن ومدن.

3-2 اصطلاحا : هي موطن الجماعة السياسية التي تخضع علاقاتها لمنطق السياسة وقواعد علم

الاجتماع البشري والمتحول فيها الصورة التي تكون عليها من خلال طبيعة الحكم والقانون ومن جهة أخرى الغاية من وجودها أصلا وعلى أي شيء ينبغي أن تتأسس

-المدينة مرتبطة بالدولة أكثر من الرقعة الجغرافية المحدودة بعدد السكان وكذا المساحة.

كما أن المدينة في الأساس الكمي تستند إلى عدد معين للسكان بمعنى أن التجمع السكاني

يصبح مدينة إذا وصل إلى عدد معين من السكان ومن أساسها الإداري تحدد بمرسوم أو قرار إداري حيث تعد المستوطنة البشرية مدينة.

- يمكننا القول أن المدينة هي حيز اجتماعي وتاريخي يشمل عدد كبير من السكان وهي مستوطنة بشرية منظمة من خلال أحكام وقوانين تعمل على تسيير الوظائف المتعددة و المسيرة للنشاط داخل المدينة.

4- شروط قيام المدينة :

تتعدد الشروط من باحث لآخر و من خلال أرسطو يمكن تلخيص الشروط فيما يلي :

يحدد السكان على أن عددهم لا يتجاوز مائة ألف باعتبار كثرة السكان لا تكون إيجابية إذا تجاوزت العدد المسموح به لان تكاثر هذا الأخير يفسد على التشريع ولن يكون صالحا ويهدد نظام المدينة وخير دليل من الحضارات التاريخية السالفة الصين و مصر وغيرها التي أدى تضخم عدد سكانهم إلى الحروب وحرمان مواطنيهم من المشاركة في الحياة السياسية التي تمنع الأحكام الانحرافية فالحكم الفردي لا يهتم بشروط المدينة وتعدادها وسياستها ، كما إن للمدينة مساحة محددة غير مشترطة ويتوجب على المدينة الائتلاف الاجتماعي بين سكانها وتعدد نشاطاتهم ومستوياتهم و بالأحرى بشكل طبيعي للتطور الحاصل بين المرأة و الرجل إلى العائلة ثم القرية وصولا إلى المدينة.

5/ الوظيفة السياحية للمدينة :

تكمن وظيفة المدينة السياحية في استقطاب السياح من كل النواحي و التأثير عليهم من خلال الآثار و التقاليد المتواجدة فيها نتيجة مجتمعتها لأنها تجعل اتصال مباشر بين السياح ومكونات المدينة المادية والبشرية خاصة إذا كانت المدينة غنية بالأماكن العميقة كالقصور والمساجد والشوارع واختلاف في الذهنات البشرية والأديان وكل ما تحتويه المدينة من مطاعم ومحلات وبما فيها من مظاهر السياحة المستقطبة للسياح ويكمن تلخيص الوظائف السياحية في أربع وظائف :

5-1 الوظيفة الاستقطابية : تشمل الإقامة والسفر و الخدمات المقدمة للسياح التي تمنح صورة

مميزة عن المدينة والتسويق لها باستراتيجيات مختلفة.

5-2 الوظيفة الثقافية: والتي تعطي رؤية واضحة عن المكان وتساهم في تعميق الفكر الشخصي لثقافة الفرد من خلال حركته السياحية.

5-3 الوظيفة الترفيهية: إن إبراز دوافع السياحة هي الراحة والاستجمام لذلك تسعى المدن لتوفير هذه الخدمة بدرجة أولى للسياح.

5-4 الوظيفة الاقتصادية: إن توفر كل متطلبات السياحة في المدينة يؤدي إلى زيادة الرغبة في زيارتها وبالتالي زيادة الطلب السياحي فتتحول بذلك إلى تصرف مادي يساهم في إشباع القطاع السياحي بالأرباح و المساهمة في التنمية الاقتصادية.

- وفي ظل التحولات العالمية وبروز العولمة أصبحت السياحة لازمة أساسية في اقتصاد الدول وأصبح يؤثر ويتأثر بها وصار لها سوق تنافسي وهذا ما سنتطرق له في الدراسة الموالية عن كيفية تأثير الوظيفة السياحية على التنمية الاقتصادية.

ثانيا /تأثير الوظيفة السياحية للمدينة في التنمية الاقتصادية

1- التنمية الاقتصادية:

1-1لغة: التنمية من النماء وهو الزيادة والكثرة وتنمية الشيء تعني النماء فيه

1-2 اصطلاحا: هي الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما أكفأ واشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل التزايد

- كما يرى الدكتور أسامة عبد الرحمن أنها: هدف مستمر وقدرة متواصلة متعاضمة على التطور والنماء والارتقاء تتداخل فيها أبعاد عديدة متفاعلة ومتشابكة مع بعضها كما هي عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من اجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه

-هي الاستغلال الأمثل والاستراتيجي للثروات البشرية والطبيعية المتوفرة من اجل الانتقال من التخلف إلى التقدم وتحقيق تغيير جوهري في كافة المجالات والقطاعات و تصعيد الدخل القومي

. أما مفهوم التنمية في لغة الاقتصاد فيشير إلى مجموعة الإجراءات المستدامة والتغييرات الهيكلية التي تساهم في تعزيز القدرة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد .

حيث يعود استخدام هذا المفهوم في الأدبيات الاقتصادية إلى الاقتصادي الأمريكي جوزيف شومبتر الذي ألف كتاباً سنة 1934 بعنوان نظرية التنمية الاقتصادية، الذي استخدم مفهوم التنمية الاقتصادية بمعنى التطوير ليميز بذلك بين النمو الاقتصادي الذي يعني التطور الاقتصادي العفوي، والتنمية الاقتصادية والتي تعني التطور الاقتصادي المقصود.

يعرف جيرالد ماير التنمية الاقتصادية على أنها " عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن، وإذا كان معدل التنمية الاقتصادية أكثر ارتفاعاً من معدل النمو السكاني الصافي فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف يرتفع.

ويعرفها فرونسوا جرال بأنها ذلك النمو الاقتصادي الذي يتضمن احتواء وسائل الإنتاج مع ملائمة الظروف النفسية والاجتماعية لذلك ."

كما يعرفها جون جاك بالان بأنها " عبارة عن حركة النمو الاقتصادي مصحوبا بالتحولات الاجتماعية الذي ينجم عنه تحولات إيجابية وتحسين في البنى الاجتماعية من أجل وضع أفضل " وتمحور فكرة التنمية الاقتصادية حسب وجهة نظر أمارتيا كومار سين في كونها ظاهرة تتجاوز الحدود الاقتصادية لتقوم على معالجة الفقر والفساد ونقص التعليم والصحة وتوفير الفرص التنموية، وكذا تجسيد آليات الحكم الراشد والديمقراطية، حيث يرى كومار سين بأن التنمية الاقتصادية هي " الرفاه الاقتصادي وخلق الحرية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وإزالة العقبات أمامهم وتمكينهم من أجل اختيار مصيرهم"، ويقصد بتلك العقبات الحواجز والقيود التي تقف دون حرية المجتمع وتمكينهم.

من خلال ما تم عرضه من تعاريف سابقة يتضح لنا أنه لا يوجد تعريف موحد للتنمية، وعموما مصطلح التنمية يشتمل في جوهره عددا من النقاط الهامة وهي:

- التنمية الاقتصادية هي قدرة الاقتصاد الوطني على توليد الدخل واستدامته، فضلا عن الاستفادة المطردة المعدل نصيب الفرد من تلك الزيادة؛
 - التنمية الاقتصادية هي قدرة الاقتصاد على توسيع قاعدة انتاجها بمعدلات تفوق معدلات الزيادة السكانية؛
 - التنمية الاقتصادية هي سلسلة من التغيرات الهيكلية الكيفية المرافقة لعملية النمو الاقتصادي؛
 - التنمية الاقتصادية هي مجموع السياسات التي تتخذها الدولة من أجل الوفاء باحتياجات الأفراد، من أجل ضمان الحياة الكريمة وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية؛
 - هي عملية تفاعلية تشارك فيها جميع القوى الفاعلة وفق استراتيجية واضحة من أجل تحديد الأهداف التي ينبغي المجتمع الوصول إليها، والموارد المتاحة الكفيلة للقيام بتلك العملية؛
 - هي تلك العملية التي بموجبها ينمو فيها الاقتصاد ويصبح أكثر تقدما، فضلا عن تحسين الظروف الاجتماعية والسياسية.. الخ.
- تقوم التنمية الاقتصادية على الجوانب المادية، الذي تعنى بالزيادة والتوسع في الحجم السلمي والمادي وحجم استثمار رؤوس الأموال لكافة المجالات الاقتصادية والصناعية والمالية والتجارية وغيرها بمعدل نمو يفوق معدل النمو السكاني، وعليه فإن التنمية الاقتصادية تشير إلى العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وذلك من خلال إحداث تغيير كفي في الهياكل الاقتصادية.

ثالثا/الفرق بين النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية

هناك فرق واضح بين مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية هي في الأصل عملية ذات طبيعة، كيفية، بمعنى أن تحقيقها يحتاج إلى زيادة النمو الاقتصادي ولكن هذا النمو يكون مرتبطا بإحداث تغييرات إيجابية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مع ضرورة التنسيق بينها، ولذلك يمكن التمييز بين المصطلحين في عدة جوانب نذكر منها ما يلي:

- التنمية الاقتصادية تكون إرادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي يدخل فيه المواطن كمقرر، أما النمو الاقتصادي فيكون تلقائياً يجري مع مرور الزمن وباستمرار وينتج عن حركة نحو التقدم؛
- التنمية الاقتصادية هي تراكم نوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع، بينما النمو الاقتصادي تراكم كمي للسلع والخدمات فقط.
- التنمية الاقتصادية هي مشروع شامل ومتكامل، ولذلك فهي تتطلب تغيرات اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية في حين النمو الاقتصادي لا يتطلب مثل هذه التغيرات؛
- لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية بدون نمو اقتصادي، كما لا يمكن إحداث نمو اقتصادي مرتفع بدون توفر حد أدنى للتنمية، وهذا ما يثبت العلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛
- يمكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية اقتصادية، وذلك عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛
- يمكن ألا تتحقق التنمية الاقتصادية حتى عند ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة وذلك إذا كان هذا النمو مصحوباً بزيادة درجة الاعتماد على الخارج، وبتفاقم التبعية الاقتصادية.
- وعليه فإن التنمية الاقتصادية تعد أوسع مضموناً من النمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي يعد شرطاً حيوياً وضرورياً للتنمية الاقتصادية، لكنه ليس كافياً لتحقيقها، وبذلك يمكن وصف التنمية الاقتصادية على أنها نمو اقتصادي مصحوب بتغيرات كيفية وهيكلية، وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيه، وبناءً على ذلك فقد أشار أمارتيا كومار سين إلى أن النمو الاقتصادي يعد أحد جوانب التي تنطلق منها عملية التنمية الاقتصادية.

وبالتالي فإن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في بلد معين لا يعني أن هذا البلد قد حقق تنمية اقتصادية، إذ يمكن أن يحدث نمو اقتصادي دون أن ترافقه تغييرات هيكلية في الاقتصاد، وكما هو الحال في الدول الأقل تقدماً، وخصوصاً تلك التي كانت خاضعة للاستعمار وحققت معدلات نمو مرتفعة بسبب توسع صادراتها دون أن ينسحب ذلك على القطاعات الأخرى، الأمر الذي جعل الفوائض المحققة لا تتسبب في إحداث تغييرات في هياكل الإنتاج في تلك الدول، ومثال على ذلك الدراسة التي قام بها الاقتصادي روبرت كلون سنة 1966 تحت عنوان النمو بدون تنمية، حيث أشارت هذه الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي لا ترافقه دائماً تغييرات هيكلية، الأمر الذي يجعل النمو الاقتصادي لا يستمر طويلاً.

1/1: مداخل التنمية ومجالاتها

على الرغم من أن التنمية تشير عادة إلى التقدم الاقتصادي والرفاه إلا أنها لا يمكن أن تقوم بمعزل عن المجالات الحيوية الأخرى، فالتنمية تعد قضية حضارية تتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والاجتماعية وجميع عوامل النهضة الأخرى، وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم مداخل التنمية ومجالاتها.

أولاً : مداخل التنمية:

لقد حظي موضوع التنمية باهتمام بالغ من قبل المفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع من جوانب مختلفة ومداخل عديدة، وعموماً يمكن حصر مداخل التنمية حسب رؤية أروين ساندرز في أربعة مداخل أساسية تشكل الإطار النظري للتنمية وهي:

1- التنمية بوصفها عملية

هنا يكون التركيز على العمليات المتعاقبة والتي ينتقل من خلالها النسق من النموذج البسيط إلى الأكثر تعقيداً، حيث يمكن قياس هذا التطور من البساطة التي التعقيد في صور معايير متخصصة تدور حول التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية انطلاقاً من هذا المعنى تعد اصطلاحاً علمياً يمكن أن يخضع للتحديد الدقيق والقياس الذي ينصب أساساً على العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية.

2- التنمية باعتبارها منهجا

وهنا يكون التركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل، ويظل الاهتمام في هذا البعد بالعملية قائما

ولكن الاختلاف يكمن في نقاط التركيز على المنجزات أكثر من التركيز على العمليات الاضطرارية المتعاقبة وهكذا تصبح حركة التنمية وسيلة كفاية أو طريقة تستهدف منجزات معينة .

3 -التنمية باعتبارها برنامجا

ويكمن التركيز هنا على مجموعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ويصبح البرنامج ذاته هو الهدف والمنهج هنا يصبح مجموعة من الإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق تلك الأنشطة، أما المضمون فيحتوي على قائمة الأنشطة مع التركيز على البرنامج، خصوصا عندما يكون البرنامج قد تم التخطيط له فإن الاهتمام يتركز عادة على ما يحدث للناس من تغيير في مجالات عديدة منها : التعليم التبرية، الصحة الخدمات الاجتماعية... إلخ.

4 -التنمية بوصفها حركة

وهنا يركز ساندروز على عنصر الترابط والإيمان بقضية التنمية من قبل كافة أفراد المجتمع وبالتالي لا يكون التركيز هنا على مفهوم البرنامج وإنما على المشاركة الشعبية وارتباطهم، حتى يتحولوا إلى عنصر إيجابي في الموقف الإنمائي من خلال الإيمان بقضية التقدم، على أن التنمية كحركة يمكن أن تصاغ صياغة نظامية.

تعد المداخل المذكورة أعلاه مكونات تكاملية لهدف واحد مشترك، وعليه فإنها تتكامل وظيفيا في ضوء الإطار العام والشامل لاحتياجات المجتمع وأولوياته الاقتصادية والاجتماعية .

ثانيا : مجالات التنمية

على غرار التنمية الاقتصادية التي تم التطرق لها سابقاً، فإن للتنمية مجالات عديدة ومتعددة و يمكن أن نذكر منها على سبيل الأهمية لا الحصر:

1- التنمية السياسية

تقوم التنمية السياسية على مجموعة من المبادئ المستجدة التي بدأ الاهتمام به حديثاً، وهي مبدأ الديمقراطية ومبدأ الحرية وكذا مبدأ التعددية، إذ تساهم هذه المبادئ في تحقيق التغيير الحكومي وتعمل على بناء الدولة، وتحقيق المشاركة من خلال تركيزها على نشر الديمقراطية، وذلك من خلال نشر ثقافة سياسية واعية مدروسة ومخطط لها من قبل الحكومة، وبناء قنوات اتصال بين الحكومات والشعب لكي تكون الرسائل بينهما واضحة، إذ يقاس مفهوم التنمية السياسية بالعديد من المظاهر والمؤشرات بدءاً ببناء مؤسسات الدولة الحديثة ونظام الفصل بين السلطات والمشاركة في مختلف مستويات التنظيم الاجتماعي والسياسي المشاركة في صنع القرار والذي يعتبر من أهم المؤشرات للتنمية السياسية، كذلك خلق جهاز قادر على تنفيذ السياسات الإنمائية وممارسة الحق في التصويت والترشيح للمناصب العامة وسيادة القانون وحرية الأحزاب وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني.

2- التنمية الاجتماعية

التنمية الاجتماعية هي عبارة عن تغييرات تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، وهكذا فإن البعد الاجتماعي للتنمية يشتمل على جزأين أساسيين وهما: تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة و مسايرة العصر، وكذا إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات.

يركز البعد الاجتماعي على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق استشارة وعي الناس من أجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير اللازم لتطوير المجتمع .

وعليه فإن التنمية الاجتماعية هي عملية تهتم بالمجتمع من حيث بناءه للوصول إلى تطوره اقتصاديا واجتماعيا، حيث يتمثل الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية في تحسين نوعية الحياة المجتمعية، من خلال إحداث تغييرات تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب المادي والجانب

البشري بما يحقق للمجتمع بقاءه ونموه حيث تركز فلسفة التنمية الاجتماعية على مجموعة من الحقائق والمتمثلة في النقاط التالية :

- الترجمة الحقيقية لمبدأ العدالة الاجتماعية المتمثلة في التعاون والمشاركة والمسؤولية الاجتماعية والتي تتحقق بها التنمية وتقدم المجتمع؛
- تركز التنمية الاجتماعية على إرادة أفراد المجتمع، ورغبتهم في القيام بعمليات التنمية على أسس سليمة نابعة من شعورهم بالولاء والانتماء تجاه مجتمعاتهم؛
- تؤكد التنمية الاجتماعية على أهمية الاتجاه التكاملي في التنمية، فالتنمية الاجتماعية لها أثر وعائد على التنمية الاقتصادية، حيث تحقق على المدى القصير أهداف اجتماعية مباشرة، وعلى المدى الطويل أهداف اقتصادية غير مباشرة، كما نجد أيضا أن التنمية الاقتصادية لها أثر وعائد على التنمية الاجتماعية، فهي تحقق أهداف اقتصادية على المدى القصير، وأهداف اجتماعية على المدى الطويل.

3 - التنمية الإدارية

تعرف التنمية الإدارية على أنها عملية توفير التناسب بين الأبعاد النوعية والأبعاد الكمية للأنماط والضوابط السلوكية للجهاز الإداري من جهة، وبين الأبعاد النوعية والكمية من السلع والخدمات العامة المطلوب إنتاجها لإشباع حاجات الجمهور من جهة أخرى ضمن معطيات بيئية معينة .

كما تعرف بأنها تطوير قدرات الإداريين وتحسين أدائهم والتأثير على البيئة التي يعملون فيها عن طريق دراسة إجراءات العمل وتحديث القوانين واللوائح المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات ومهارات واتجاهات وسلوك أفراد التنظيم وتحسين بيئة العمل الإداري وذلك من أجل تحقيق أهداف خطط التنمية الشاملة بأقصى درجة من الكفاءة والفعالية.

وعليه يركز البعد الإداري للتنمية على عنصرين أساسيين وهما إدارة التنمية والتنمية الإدارية، حيث يشير العنصر الأول إلى الأساليب التي تستخدمها الحكومات في تنفيذ السياسات والخطط

بغية تحقيق أهداف التنمية، بينما يشير العنصر الثاني إلى تعزيز وتطوير القدرات الإدارية والبشرية كوسيلة لزيادة فرص النجاح في تنفيذ البرامج والمشاريع بما يحقق أقصى درجة من التنمية الاقتصادية .

ثالثا: الأبعاد الجديدة للتنمية

على الرغم من تطلعات واهتمامات الدول في أن تكون التنمية عملية شاملة وذات توجهات اقتصادية وسياسية واجتماعية، إلا أن الواقع اليوم يفرض وجود أبعاد جديدة للتنمية والتي يمكن حصرها فيما يلي :

1- التنمية المستدامة

كثر استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر و أول من أشار إلى هذا المفهوم اللجنة العالمية للتنمية والبيئة في تقريرها "مستقبلنا المشترك" الصادر سنة 1987، و يمكن تفسير مفهوم التنمية المستدامة بناءً على هذا التقرير بأنها " التنمية التي تتطلع إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات المختلفة وتأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاته وبذلك تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة بطريقة متوازنة ومتكاملة.

حيث تقوم التنمية المستدامة على القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية، وحصر الثروات الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية، وكذا سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك من خلال التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية، و العناية بالتنمية البشرية في المجتمع و العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية، وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم، وتشجيع الابتكار وتوظيف الملكات المحلية، إضافة إلى الحفاظ على البيئة وصيانتها وذلك بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة مع الدراية بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاص.

إذن فإن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار، وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، كما أنها ليست واحدة من مجالات التنمية التي تم ذكرها سابقاً كالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وغيرها، بل هي تشمل كافة هذه المجالات. عموماً التنمية المستدامة هي تنمية تنهض بالأرض ومواردها وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها حيث تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد، وذلك بتحقيق الاندماج والترابط الوثيق بين ثلاثة عناصر أساسية وهي: العنصر الاقتصادي الذي يقضي بزيادة الرفاه الاقتصادي للمجتمع والقضاء على الفقر، العنصر الاجتماعي الذي يشير إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والعنصر البيئي الذي يقضي بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية، والنظم الإيكولوجية والنهوض بها

5- التنمية البشرية

برزت أهمية التنمية البشرية عندما أولت الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً بهذا المفهوم منذ سنة 1990 وذلك عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية، ووفقاً لما ورد في هذا التقرير الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فإن التنمية البشرية تعني عملية توسيع خيارات الأفراد، وذلك من خلال أن يحظى الأفراد بحياة مادية صحية ويحصلون على موارد لازمة تضمن لهم مستوى معيشي لائق، إضافة إلى الوصول إلى المعرفة من خلال ضمان التعليم لهم. كما ورد في تقرير التنمية البشرية لسنة 2016 بأن التنمية البشرية تعني توسيع الحريات للجميع بحيث يتمكن كل إنسان من اتخاذ ما يناسبه من خيارات، وبذلك يمكن وصف التنمية البشرية بأنها نهج إنمائي محوره الرئيسي هو الإنسان، حيث حول مفهوم التنمية البشرية الخطاب الإنمائي من الرفاه المادي إلى الرفاه البشري من زيادة المداخل إلى توسيع دائرة الإمكانيات من تحقيق النمو الاقتصادي البحث إلى توسيع الحريات، كما ركز على ثروة الحياة وليس ثروة الاقتصاد فغير النظرة إلى النتائج الإنمائية وساهم في توسيع نطاق خيارات الأفراد في جميع الميادين، وعموماً يمكن القول بأن التنمية البشرية هي النواة الحقيقية للتنمية، حيث تتعلق بإعطاء الأفراد

المزيد من الحرية في الخيارات التي تناسبهم وتوسيعها وتنمية قدراتهم المعرفية والمادية، كما يركز مفهوم التنمية البشرية على تحسين نوعية حياة الإنسان، بدءًا من تعزيز الرفاه الاقتصادي للأفراد وصولاً إلى تنمية قدراتهم وتمكينهم.

2 / خصائص التنمية الاقتصادية :

هي ظاهرة إنسانية قائمة على الإنسان باعتباره عنصر رئيسي في عملية التقدم

هي إثراء حياة الأشخاص من خلال توسيع الآفاق أمامهم

ظاهرة متلازمة ومرتبطة بحركة التاريخ وفقا للظروف التي تعيشها الدول

عملية مجتمعية شاملة وتعمل على تخفيض الفقر والمعاناة وتحسين الحياة الاجتماعية

تتم بأساليب و استراتيجيات مخطط لها

تنص على الاستغلال الأفضل لجل الإمكانيات المادية والبشرية

تقوم على جهود مشتركة رسمية وشعبية وتمنح الأفراد إمكانيات تحكم اكبر.

رابعا/ اثر الوظيفة السياحية للمدينة في التنمية الاقتصادية:

أكد المفكر " amarty asen" الحائز على جائزة نوبل عام 1998 على ضرورة تجاوز حصر

التنمية الاقتصادية في مسألة معدلات الدخل وغيرها مركزا على عوامل كبرى هي الاختلافات

الشخصية (كالعمر والعجز...) وتنوع بيئات العيش الذي يتحكم في التنمية الاقتصادية وباعتبار

السياحة في المدن تسعى للتطوير وتوفير البيئات اللازمة للنهوض بالقطاع الذي يشكل حلقة

كبرى في الاقتصاد فان هذه الأخيرة تؤثر عليه، ونجد هناك علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي

وعدد السياح حيث تتحكم في ارتفاعه وانخفاضه باعتباره مصدر من مصادر العملة الصعبة

ويتحكم عدد السياح على مؤشر اسعار المستهلك فكلما زاد عدد هذا الأخير ينتج عنه اثار

تضخيمية وزيادة طلب السلع والخدمات وارتفاع اسعارها ويوجد كذلك تاثير على سعر الصرف

بحيث كلما زاد الطلب على العملة زاد سعرها ومراجعة كافة الاسعار الخاصة بالخدمة السياحية

كالفنادق واسعار الرحلات البحرية والجوية ، ومن جهة اخرى فان انعاش السوق السياحية في

المدن من شأنه ان يخلق استثمار في الصناعات ذات الطابع التراثي والثقافي وهي اضافة كبيرة

للاقتصاد ، كما تؤثر المدن في القضاء على البطالة التي تعتبر أكبر عائق في رقي الدول من خلال خلق مناصب شغل في مختلف الاقطاب السياحية (الفنادق ، المطاعم) ، وتساهم السياحة في توفير رؤوس اموال اجنبية من خلال المدفوعات المتحصل عليها من تاشيرات الدخول والانفاق اليومي للسياح ، كما تعمل على تحسين ميزان المدفوعات من خلال تدفق العملات الاجنبية من المرافق السياحية التي تحصلها الدولة من سياحها في الموسم وخلق استثمارات جديدة وتثمين الموارد الطبيعية والبشرية كركيزة اساسية لتحقيق التطور السياحي .

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة يتضح أن الوظيفة السياحية للمدينة تمثل أحد أهم العوامل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، نظرا لما توفره السياحة من موارد مالية وفرص استثمارية ومناصب

شغل. كما أن المدينة تعد فضاء حيويًا يعكس الهوية الحضارية والثقافية للمجتمع، ويساهم في استقطاب السياح وتنشيط الحركة الاقتصادية.

وقد أظهرت الدراسة أن تطوير المدن وتحسين بنيتها التحتية وخدماتها السياحية ينعكس بصورة مباشرة على الاقتصاد الوطني، من خلال رفع الإيرادات المالية وتحفيز الاستثمار وتقليل البطالة. وعليه، فإن تحقيق تنمية سياحية فعالة يتطلب وضع استراتيجيات شاملة تقوم على تطوير البنية التحتية، وتحسين الخدمات السياحية، والحفاظ على التراث الثقافي والبيئي، بما يضمن استدامة النشاط السياحي وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية.

المراجع:

- 1- ابن منظور، لسان العرب دار صادر-بيروت ط1
- 2- شوملي قسطندي ، السياحة الثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة

- 3- احمد احمد دين ، تحليل الأنشطة السياحية في سورية باستخدام النماذج القياسية –رسالة ماجستير جامعة سورية 2005
- 4- حميد الطائي –أصول الصناعة السياحية –الأردن –مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 2001
- 5- عبد القادر عرفة، المدينة والسياسة (دراسة في الضرورة لابن رشد)-الجمعية الفلسفية المصرية 2006
- 6- محمد محمود محمددين وطه عثمان الفراء، مدخل الى علم الجغرافيا والبيئة –دار المريخ ط4
- 7- حاتم النقاشي ، مفهوم المدينة في كتاب السياسة لارسطو –دار الحوار للنشر والتوزيع ط1 - 1995
- 8- جمال حلاوة وعلي صالح ، مدخل الى علم التنمية –دار الشروق للنشر والتوزيع الاردن ط1-2009
- 9- فؤاد عبد المنعم احمد ، السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها –منشورات البنك الاسلامي للتنمية ط1
- 10- اسامة عبد الرحمن ، تنمية التخلف وادارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد –مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت يونيو 1997
- 11- د- يحيى سعيدي ، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية /حالة الجزائر –مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 36- 2013